سمو أمير البلاد مستقبلا مجموعة من الأساتذة والأكاديميين

صاحب السمو يلقي كلمته

سمو الأمير وسمو ولي العهد ومحمد شرار يستمعون إلى الأكاديميين

سموه استقبل ولي العهد والخرافي والمبارك والتقى مجموعة من الأساتذة والأكاديميين

الأمير: الطعن بالمرسوم تصرف حضاري وسأقبل بحكم «الدستورية»

«كونوا» استقبل سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد بقصر بيان صباح أمس سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد.كما استقبل سموه رئيس مجلس الامة السابق جاسم الخرافي.

واستقبل سموه سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

كما استقبل سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ظهر أمس وبحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد استقبل مجموعة من الإساتذة والاكاديميين.

وبينما رحب صاحب السمو بالإساتذة والاكاديميين وأكد سموه اعتزازه بمبادرتهم المسؤولة وطلبهم عقد هذا اللقاء الأخوي المثمر قائلا «واذا كنت حريصا أن ألبي هذا اللقاء فلأنكم أنتم عقول الأمة وقادة الرأي العام أنتم النخبة والصفوة تزنون الأمور بميزان الحق والعدل والموضوعية والمسؤولية لا تنطلي عليكم الشعارات وان كانت براقة ولا تستهويكم العبارات الزائفة وان كانت رنانة.

واضاف سموه يؤلمكم كما يؤلمني هذا الاحتقان والتوتر والقلق الذي يخيم على سماء بلدنا ومجتمعنا هذه الأيام واذا نظرنا الى حقيقة الخلاف واسبابه فاننا نحمد الله انه ليس بسبب أعتداء على المقومات الأساسية للمجتمع او تجاوز لقيم العدل والحرية والمساواة وليس على انتهاك للدستور او القانون او ثوابتنا الوطنية.

وتابع سموه: الخلاف حول مرسوم تغيير النظام الإنتخابي الذي اصدره رئيس الدولة انطلاقا من مسؤوليته الوطنية وتفعيلا لصلاحيات واضحة حددها الدستور واكدتها احكام المحكمة الدستورية فقد رأيت ضرورة اصلاح الخلل الذي يشوب النظام الإنتخابي والذي اثبتت التجربة سلبياته ومخاطر نتائجه على مدى ثلاثة مجالس متعاقبة.

وزاد: ان من واجبي الوطني وحقي الدستوري ان اتخذ ما اراه يخدم مصلحة الوطن ويعزز امنه واستقراره في حدود الدستور والقانون وهذا ما فعلته باصدار مرسوم الضرورة في فترة غياب مجلس الامة ولقد كفل الدستور حق الاعتراض على هذا المرسوم بالطعن لدى المحكمة الدستورية الشهود لها بالنزاهة والاستقلالية والامانة.

واردف سموه: وازاء ما تردد حول توجهات للطعن في هذا المرسوم فانني الا اشيد بهذا التصرف الحضاري لاعلن امامكم ومن خلالكم للشعب الكويتي باسره انني اقبل بحكم المحكمة الدستورية ان جاء مخالفا لتقديري فاحترامنا وتقديرنا للقضاء ثابت وأكيد والتزامنا بتنفيذ احكامه صادق لا يقبل الجدل او النقاش وسنقبل اي حكم مهما كان بكل طيب خاطر فالعودة للحق فضيلة.

وأستدرك سموه: وبالاضافة الى الاعتراض بالطعن لدى المحكمة الدستورية فان الدستور يقضي بعرض هذا المرسوم على مجلس الامة القادم في اول اجتماع له حيث يمكن للمجلس اقراره او الغاؤه والى جانب هذين السبيين يمكن دائما لاي عضو في مجلس الامة التقدم بمشروع قانون بتعديل النظام الانتخابي.

واستطرد صاحب السمو ان مرسوم الضرورة ليس قانونا تقليديا وليس حقا مطلقا بل خاضع لنظر مجلس الامة ورأي المحكمة الدستورية.. وانا اقولها صريحة سوية انني اقبل سلفا بحكم المحكمة الدستورية وبقرار مجلس الامة.. فاين المشكلة وما الامر الجلل الذي يدعو للنزول الى الشارع ولماذا الفوضى والشغب ولماذا الصراخ والعويل وتعطيل اعمال الدولة والاضرار بمصالح الناس.

وقال سموه: انني اسالكم يا اهل العلم والحكمة.. هل الشارع هو المكان المناسب لبحث هذه الامور وهل تسمح مثل هذه الاجواء بالتوصل الى افضل السبل والحلول وهل يترك لمن يريد حق الفصل فيها وتقرير مصير البلد.. لماذا السلبية والتحريض على مقاطعة الانتخابات كونوا ايجابيين وشاركوا في العملية الانتخابية باختيار من تتوسمون فيهم الصلاح والكفاءة وحمل المسؤولية واداء الامانة لتمثيلكم في مجلس الامة والنظر في مرسوم الضرورة باقراره او الغائه او اصدار قانون بديل له وفق القنوات والاجراءات الدستورية الصحيحة وليس من قبيل المزايدة.. فمن منا ينسى العديد من الممارسات البرلمانية التي انحرفت عن الدستور والقانون ومنها العديد من الاستجوابات والتشريعات والاسئلة البرلمانية ولغة الحوار وغير ذلك من ممارسات كانت أولى بالرفض والاعتراض اذا كان الاطار الدستوري والقانون هو المعيار.

وزاد سموه: إن امامنا تحديات خطيرة وحولنا أخطار شديدة لابد لنا من التفرغ لمواجهتها.. امامنا تحديات مكافحة الفساد والاصلاح الشامل لكل أجهزة الدولة.. نظام التعليم والخدمات العامة.. الصحة والكهرباء والماء والمواصلات والطرق وبناء آلاف المساكن لمستحقي الرعاية السكنية وتوفير الاف فرص العمل لابنائنا وبناتنا كل عام.

وقال سموه: وامامنا واجب حماية وطننا من الأخطار المحيطة بنا والزلازل التي تجتاح العالم العربي من اقصاه الى اقصاه والتهديدات التي توشك ان تجعل منطقتنا ساحة صراع دموي لا يبقي ولا يذر.

وتابع سموه: نريد ان يكون لدينا الوقت والجهد لمواجهة هذه التحديات والأخطار وليس الانشغال بازماتنا المفتعلة والاضطرابات والقلاقل الداخلية، مبينا ان هذه الأخطار وهذه التحديات كيف تتم مواجهتها.. بالمظاهرات والتجمعات والنزول الى الشارع والإصرار على مخالفة القانون ثم بالتعاون والتكاتف والتلاحم وتكريس العمل الجاد لتطوير البلاد والحوار الهادف وتفعيل الرقابة والمحاسبة المسؤولة التي تحفظ المال العام وتحاسب المقصرين على نحو موضوعي بعيدا عن الشخصانية والتشكيك والمس بكرامات الناس.

واضاف سموه: انظروا ماذا فعل حكم الشارع حولنا لقد جر الخراب والدمار والبؤس والشقاء حتى على مجتمعات وبلدان غنية تمتلك الخيرات والموارد الطبيعية والثروات الوفيرة.. لقد حرصت على اللقاء معكم لاسمع منكم ولتسمعوا مني وهذه رسالتي اليكم ومن خلالكم لاهل الكويت كافة.. دعوة الى التعاون والايجابية وتحمل المسؤولية والحوار والمشاركة وحسن اختيار ممثلي الامة والتمسك بالدستور ونبذ الفوضى والشغب والفتنة.. دعوة الى تحكيم العقل وتغليب مصلحة الكويت الغالية فلن يكون هناك اصلاح ما لم تحترم كلمة الحق والساكت عن الحق شيطان اخرس فالحق سبحانه وتعالى يقول «ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وانتم تعلمون» صدق الله العظيم».

وتابع سموه: ان ما نتمتعون به من علم ومكانة وخبرة ونضج ودراية يلقي عليكم المزيد من المسؤولية تجاه مجتمعكم والإنتصار لقضاياه والتصدي لمشكلاته وتحدياته انكم القدوة الصالحة والرأي المستنير المؤثر واذ اكرر ترحيبي بكم مسجلا تقديري لنهجكم الحضاري الراقي في اختيار سبيل الحوار الوطني الهادف لمعالجة قضايانا بديلا لمظاهر الشحن والاثارة والعمل السلبي فان ثقتي وثقة اهل الكويت بكم كبيرة في حفظ الامانة وقيادة عجلة الإصلاح والتنمية وتحقيق امال وتطلعات المواطنين نحو حاضر آمن مستقر وغد زاهر مزدهر وفقكم الله لكل ما فيه خير الوطن والمواطنين والله يرعاكم.

من جانبهم أشاد الإساتذة والاكاديميون باجواء لقائهم مع سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد أمس، مؤكدين ان الحوار والالتزام بالدستور والقانون هما الفيصل لحل جميع الخلافات التي تشهدها الساحة الكويتية.

وقال الدكتور شملان العيسى في تصريح له عقب اللقاء «تشرفنا بلقاء سمو أمير البلاد وجئنا وفودا عدة من جامعة الكويت نبارك النهج الاميري ونطالب بان يكون الحوار والدستور هو الفاصل في قضية الخلافات بالبلد».

واضاف «سمعنا خطاب سمو الامير الذي اعطانا بعض الارشادات الصحيحة حيث اكد سموه التزامه بالدستور والقانون وهذا ما نعودناه من اسرة الحكم.. الحوار الصريح».

واكد ان «الحوار مع اكبر رئيس للسلطات الثلاث هو الفيصل في كل الامور».

من جهتها اعربت الدكتورة عفاف الرومي عن ارتياحها الكبير بعد لقائها حضرة صاحب السمو امير البلاد مؤكدة «ان البلد لديه قائد حكيم يقوده الى بر الامان والى الخير والتطور والتعاون المشترك».

وقالت «ان القيادة الحكيمة تقود البلد الى الطريق الصحيح بما يخدم مستقبل الوطن وابنائه وانتمنى من الله عز وجل ان يحفظ الكويت وسمو الامير وان نكون يدا واحدة بعيدا عن الخلافات في جو يسوده نقاش واع».

بدورها قالت الدكتورة حميدة المنيع «تشرفنا بلقاء سمو امير البلاد وكان اللقاء ابويا بين الاب وابنائه وهادفا تقاربت فيه وجهات النظر حيث كان الهدف المشترك هو الحفاظ على امن البلاد والعمل على رفعته والمحافظة عليه وجعله بلدا ديمقراطيا لا تشوبه شائبة».

واضافت «اتمنى ان تنقل هذه الرسالة التي حملها لنا صاحب السمو الى ابنائنا واخواننا وللمجتمع الكويتي» متمنية من الله عز وجل «ان يديم على البلد نعمة الامن والامان وان نحافظ على الديمقراطية وان يحفظ صاحب السمو من كره شر ومكروه».

وقال السفير عبدالعزيز السبيعي «التقينا مع سمو امير البلاد الذي له السمع والطاعة» لافتا الى تاكيد سموه على اهمية تطبيق القانون والالتزام بما يصدر عن المحكمة الدستورية.

واضاف ان الوفد اكد خلال اللقاء اهمية عدم الزج بالمظاهرات المرفوضة داعيا الشعب الى التصويت في الانتخابات التشريعية والمشاركة في العرس الديمقراطي تحقيقا لرغبة صاحب السمو.

سمو ولي العهد يرحب بأحد الاكاديميات خلال حفل الاستقبال

مرسوم الضرورة ليس قانوناً تقليدياً وليس حقاً مطلقاً بل خاضع لنظر مجلس الأمة ورأي «الدستورية»

حولنا أخطار شديدة لابد لنا من التفرغ لمواجهتها وأمامنا تحديات مكافحة الفساد والإصلاح الشامل

الأكاديميون عقول الأمة وقادة الرأي العام والصفوة التي تزن الأمور

يؤلمكم كما يؤلمني الاحتقان والتوتر والقلق الذي يخيم على سماء بلدنا

واجبي وحقي الدستوري اتخاذ ما أراه يخدم مصلحة الوطن

ما الأمر الجلل الذي يدعو للنزول إلى الشارع ولماذا الفوضى والشغب ؟

جانب من الحضور